

2007/11/22

## جلسة سياسات عامة " آليات منع تكريس الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة "

الحضور (مع حفظ الألقاب) : سلام فياض، عزمي الشعيبي، أحمد مجدلاوي، محمد اشتية، جمال زقوت، سمير حليلة، داوود تلحمي، سامي عبد الشافي، إياد السراج، رجب أبو سريّة، ناديّة أبو نحلة، راجي الصوراني، حسن الكاشف، زينب الغنيمي، مخيمر أبو سعدة، طلال عوكل.

الحضور من "مفتاح": حنان عشراوي، ليلي فيضي، بيسان أبو رقتي، ريم وهدان، شادية الغول، ميساء هنديلة.

### مقدمة:

يتطور الوضع الشاذ والاستثنائي في قطاع غزة مع مرور الوقت باتجاه مأسسة القضايا الأمنية والأنظمة المالية والإدارية بشكل يعزز الانقسام الداخلي. و يبدو أنه من الضروري، ليس فقط تشخيص الوضع القائم وإنما المطلوب أيضاً هو البحث في كيفية علاج الأزمة والردّ على سياسة الأمر الواقع المفروضة هناك، في وقت لا يرى فيه الجميع آلية واضحة للخروج من الوضع المفروض في قطاع غزة.

في هذه المرحلة، يشكل العنصر الأمني عاملاً مهماً في الخلاف القائم حالياً على الساحة الفلسطينية. ففي ظل الظروف الراهنة، يتحمل المجتمع الفلسطيني التعددية السياسية ولا يتحمل التعددية الأمنية تحت أي ظرف، وهناك خوف من أن يتم التسليم بالوضع القائم في غزة في ظل المعطيات الحالية، إلى أن يتكسر الانفصال بشكل كلي.

على ضوء ذلك، وبعد انعقاد المجلس التشريعي بتوكيلات النواب في قطاع غزة، وعقب تشكيل مجلس عدل أعلى منفصل في القطاع، وعلى ضوء مأسسة الأجهزة الأمنية والسياسية على أسس فئوية، يجب الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هو الدور المطلوب لمنع تكريس أشكال الانفصال؟ ما هو دور قطاع غزة للخروج من المأزق الحالي؟ وكيف يمكن توظيف حركة جماهيرية منظمة لإفشال الانفصال؟ ما هي سبل حماية الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني؟ وكيف يمكن الحفاظ على البنى القانونية والمؤسساتية التي تحافظ على وحدة الشعب الفلسطيني؟

### رؤى تنظيم العلاقة بين الضفة والقطاع:

طرحنا وجهات نظر متعددة حول آليات تنظيم العلاقة بين الضفة والقطاع، إذ يرى البعض أنه - في ظل المعطيات الحالية- يصعب التفكير بفصل الضفة عن القطاع بإنشاء إدارتين محليتين منفصلتين في كل منهما، حيث أن ذلك سيعرض قطاع غزة- بشكل خاص- إلى مزيد من العزلة ويؤثر سلباً على المشروع الوطني. تاريخياً، كان القطاع يزدهر بالانفتاح الاقتصادي والتجاري معتمداً على حركة الناس والبضائع، كما أن هذا الخيار لن يحل الخلاف السياسي الحادّ على الساحة الفلسطينية ولن يسبب سوى مزيداً من الانقسام والعزلة.

ويرى البعض الآخر أنه لا يمكن تجاهل الواقع الموجود على الأرض والمطالبة بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 14 حزيران، كما لا يمكن لأية إدارة من خارج القطاع أن تديره. وفي ظل الخلاف الوطني القائم، فإن فرص عودة الشرعية إلى غزة من الناحية العملية بالمعنى التقليدي ليست قريبة. تاريخياً، اتسم النظامين الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة بسمات مختلفة عنهما في الضفة، حيث ارتبطت القوانين المعمول بها في القطاع بمصر و تلك المعمول بها في الضفة بالأردن. لذا، يجب أن يعطى القطاع مساحة كافية لتشكيل إدارة محلية تقدر احتياجاته الأساسية وتلقى الدعم من الحكومة المركزية في إطار لامركزية الدولة، على أن تبقى القضايا المركزية كالسيادة في يد الحكومة المركزية. سيخفف هذا الخيار من الموقف النمطي السلبي الحاد بين الضفة والقطاع و يعطي هامشاً أوسع للحوار والوحدة.

## إمكانيات الانفصال

ما حدث عشية 6/14 ليس حالة اضطرارية عابرة وإنما هناك مشروع متكامل يدفع باتجاه الانفصال. و استطاع هذا المخطط أن يجد حيزاً له في ظل الواقع السيء للسلطة وغياب القيادة القادرة على التأثير في الرأي العام. ومع مرور الوقت، فإن الانفصال يتعزز ليس فقط اقتصادياً وأمنياً وإنما أيضاً سيكولوجياً.

وكما حول رؤى تنظيم العلاقة بين جناحي الوطن، فإن هناك وجهات نظر متعدّدة فيما يتعلق بإمكانيات الانفصال. فهناك من يرى أن لا خوف على القطاع من الانفصال، حيث لم تستطع غزة، ولا بأي المراحل، أن تكون منفصلة. وبالرغم من أن سلطة الأمر الواقع المفروضة على القطاع لا يستهان بها وبقدرتها على قمع المواطن، إلا أن الناس في طور مقاومة هذه السياسة. وليس أدلّ على ذلك من مقاومة الصحفيين للبطاقة الصحافية المفروضة، ومقاطعة المحامين والقضاة لمجلس العدل الأعلى، ورفض الفعاليات الشعبية لسلطة حماس في غزة. لهذا، يجب أن لا نخاف من الانفصال لأن إمكانيته غير قائمة أصلاً.

وتطرح وجهة نظر أخرى أن العوامل الإقليمية لها دور كبير ليس فقط في استمرار الانفصال وإنما في تكريسه أيضاً. هناك جهات عربية ودولية لها مصلحة في استخدام الورقة الفلسطينية لتحسين شروطها التفاوضية مع الولايات المتحدة. كما أن لإسرائيل كمستفيد أول من ضرب المشروع الوطني- مصلحة كبيرة في هذا الانقسام وتزويده بإجراءاتها وتدابيرها على الأرض، وذلك من أجل تحسين السقف التفاوضي لها كي يقبل الفلسطينيون بالقليل في ما يخص الضفة الغربية.

وهناك أيضاً مسؤولية مباشرة لحماس من خلال ارتباطها بمصالح إقليمية ومن خلال إجراءاتها على الأرض بقيامها بتشكيل غطاء نيابي باجتماع المجلس التشريعي في القطاع بتوكيلات النواب، وتشكيل مجلس عدل أعلى، و تشغيل القوة التنفيذية كشرطة، وبهذا تكون قد أوجدت السلطات الثلاث المكونة لأي نظام سياسي، مما يدفع باتجاه تكريس الانفصال بشكل أكبر.

## الوضع السياسي والاقتصادي في غزة:

يعيش قطاع غزة وضعاً اقتصادياً ومعيشياً صعباً في ظل الحصار وإغلاق المعابر. أدى ذلك إلى توقف الإنتاج من القطاع لعدم توفر المواد الأولية الخام للتصنيع، ولعدم إمكانية تصدير الانتاج الزراعي والصناعي من القطاع. أدى الحصار إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل إلى ربع مليون شخص، وخاصة مع توقف أعمال التشييد والبناء، ومنع تصدير التوت الأرضي والأزهار في موسمه.

وبالرغم من أن دفع رواتب الموظفين العاملين في القطاع يعتبر خطوة مهمة، إلا أنها ليست كافية، نظراً لشح المواد الأساسية المتوفرة وانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطن بشكل كبير.

## سياسة الحكومة والحصار

أكدت الحكومة مراراً وتكراراً على موقفها الرافض للانفصال والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إلا أنه يجب العمل على تنظيم أجندة واضحة تلتقط عوامل الاحتجاج في القطاع وتدعمها وتستثمرها من أجل إعادة اللحمة الوطنية ومنع تكريس الانفصال بين جناحي الوطن، وحتى لا تجبر إسرائيل الخلاف القائم حالياً على الساحة الفلسطينية لضرب المشروع الوطني برمته.

فقد تعمدت إسرائيل اتباع سياسة الخداع والتضليل حول سياسة الحكومة الفلسطينية تجاه القطاع لزيادة الانقسام الحاصل على الساحة الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بقضية فتح المعابر. فقرار فتح المعابر هو بالأساس وتاريخياً قرار أحادي الجانب تتخذه إسرائيل كيفما ووقتما تشاء، وهي تحاول الآن وضع اللانمة على السلطة الفلسطينية في سياستها تجاه القطاع، برغم الجهود الحثيثة التي تقوم بها الحكومة لفتح المعابر ورفع الحصار عن القطاع وإدارة الجانب الفلسطيني من المعابر، إلا أن إسرائيل رفضت جميع خيارات إنهاء الحصار.

ولمنع التضليل، تؤكد الحكومة الفلسطينية أنها ترفض سياسة الحصار الاقتصادي وترى أنه غير مفيد، وخاصة في ظل وجود الأنفاق التي أدت إلى ازدهار حركة تجارة غير مشروعة تحقق منها حماس أموالاً نقدية، ولا تنهض بالأوضاع المعيشية للمواطن العادي.

## التوصيات:

1. أن تستمر الحكومة في تأكيد رفضها للانفصال والحصار المفروض على قطاع غزة. وعليها أن تتخذ الإجراءات والخطوات الواضحة والعملية باتجاه إعادة اللحمة بين جناحي الوطن والاستمرار في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين.
2. ضرورة الانتهاء من إقرار القوانين الفلسطينية الموحدة للضفة الغربية وقطاع غزة ولو بمراسيم رئاسية.
3. وضع برنامج تعزيز اقتصادي تعدده الحكومة وتجنّد له إمكاناتها المتاحة كافة.
4. الاحتكام إلى الحالة الجماهيرية ودعم صمودها ورعاية مقاومتها لسلطة الأمر الواقع من أجل منع تكريس الانفصال.
5. المحافظة على المؤسسات الدستورية كإطار جامع للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها مؤسستي الرئاسة والمجلس التشريعي وعدم السماح بالتلاعب في أدوارها ووظائفها.
6. ضرورة العمل للحفاظ على الانجازات الديمقراطية للشعب الفلسطيني خاصة بعد الانتخابات النزيهة التي أجريت في كانون الثاني/2005.
7. الاحتكام للحوار العقلاني لحل الأزمة ورأب الصدع القائم في السياسة الفلسطينية.
8. أن تمنح الحكومة امتيازات لإنشاء شركات ونقابات مشتركة بين الضفة والقطاع.
9. يجب إعادة صياغة استراتيجيات وأدوات وآليات النظام السياسي الفلسطيني على خلفية عدم تكرار الوضع في غزة.
10. إدماج المؤسسات الأهلية لبلورة أفكار ومقترحات للنهوض بالأوضاع المعيشية اليومية للمواطنين.